المحاضرة السابعة:

دورة الميزانية العامة

(مرحلة الرقابة على الميزانية العامة)

هي عملية إشراف و تدقيق تهدف الى التأكد من إدارة الأموال العامة بطريقة فعالة و شفافة ، وفقا للأهداف المحددة و المصالح العامة، و تشمل هذه الرقابة عدة جوانب منها التحقق من الالتزام بالتشريعات المالية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، و الكشف عن أي تجاوزات أو مخالفات مالية.

لقد جاء النص على أنواع الرقابة على أنواع الرقابة التي تخضع لها عمليات تنفيذ ميزانية الدولة ونظام المسؤولية المالية عن مخالفة قواعد الانضباط الميزانياتي والمالي للأعوان المكلفين بتنفيذ عمليات إيرادات ونفقات الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية. وهو ما جاء الحديث عنه في القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

تطبيقا لأحكام القانون العضوي السابق ذكره، صدر القانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، هذا القانون حدد طبيعة الرقابة على الميزانية العامة للدولة ونظام المسؤولية المالية للمتدخلين الفاعلين في تسييرها.

لقد جاءت المادة 85 من القانون العضوي رقم 18-15 بالنص على ما يلي: **" تخضع عمليات تنفيذ ميزانية الدولة الى الرقابة الإدارية والقضائية والبرلمانية حسب الشروط التي يحددها الدستور وهذا القانون والاحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة".**

أولا/ أهداف الرقابة على الميزانية العامة

الرقابة على الميزانية العامة تُعتبر أحد العناصر الأساسية لضمان حسن إدارة الموارد المالية للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الرقابة ما يلي:

1- ضمان الشفافية والمساءلة

- التأكد من أن جميع النفقات والإيرادات مسجلة بدقة ووضوح.
- تعزيز ثقة الجمهور في الإدارة المالية للحكومة من خلال توفير معلومات واضحة ومفتوحة.

2- الالتزام بالقوانين والأنظمة

- التأكد من أن جميع التصرفات المالية تتم وفقاً للإطار القانوني المنظم للميزانية العامة.
- منع الانحرافات أو التجاوزات عن الخطة المعتمدة للميزانية.

3- الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد

- تقييم كيفية تخصيص الموارد المالية واستخدامها بما يحقق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.
- منع الهدر والإسراف في الأموال العامة.

4- رصد الأداء وتحقيق الأهداف

- التأكد من أن المشاريع والبرامج الممولة من الميزانية تحقق الأهداف المنشودة.
- متابعة أداء الأجهزة الحكومية لضمان تنفيذ السياسات والخطط المقررة.

5- حماية الأموال العامة

- اكتشاف ومنع حالات الفساد المالي أو الإداري.
- حماية الموارد المالية للدولة من سوء الاستخدام أو الضياع.

6- تحسين عملية اتخاذ القرار

- تقديم تقارير دورية تساعد في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.
- تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي والتخطيط المستقبلي.

7- تحقيق التوازن المالي

- التأكد من أن الإيرادات والنفقات تسير وفق الخطة المعتمدة دون حدوث عجز غير مبرر.
- ضمان إدارة الدين العام بطريقة تحقق الاستدامة المالية.

8- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ضمان توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الأكثر احتياجاً والأكثر تأثيراً على التنمية.
- مراقبة الإنفاق على المشاريع التنموية لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

هذه الأهداف تُسهم في تحقيق استدامة مالية واقتصادية تُلبي احتياجات المجتمع وتحافظ على الاستقرار المالي للدولة.